المناهج المعرفية في قراءة القضية المهدوية

<"xml encoding="UTF-8?>

تعد قضية الإمام المهدي عليه السلام من أهم القضايا التي شغلت الباحث الاسلامي ذلك لأن البحث في هذه القضية تشعب إلى قراءات عدة ولعل هذه التشعبات سببها عدم وضوح المناهج والمعايير البحثية في هذا الشأن. والمقال يوضح طرق البحث والمنهج العلمي في القضية المهدوية.

وتعد قضية الإمام المهدي عليه السلام من أهم القضايا التي شغلت الباحث الاسلامي ذلك لأن البحث في هذه القضية تشعب إلى قراءات عدة ولعل هذه التشعبات سببها عدم وضوح المناهج والمعايير البحثية في هذا الشأن.

والمقال يوضح طرق البحث والمنهج العلمي في القضية المهدوية. انه ما من علم إلا وله معايير معرفية ومناهج فكرية وليس هناك معيار معرفي واحد في جميع الفنون. ولا تنفض الخصومة إلا على وفق المعيار والملاك المعرفي.

ومن هنا يمكن تقسيم الفنون على وفق المعايير. فالمعيار للعلوم الإنسانية غير المعيار للعلوم التجريبية، وغير المعيار للعلوم السمعية والنقلية والعقلية. وكذلك التحقيق وتحديد الموقف في آليته التنفيذية فالعلم اللساني لابد له من التحقيق في بحث الصدوري والدلالي والجهتي.

وهل له معارض وكيف يمكن فك التعارض وما الغاية من العلم؟ وموسوعة الإمام المهدي هي منظومة فكرية تتكئ على الرواية من الزاوية العقائدية، وعلى السجل التاريخي وعلى المنهج الاستقرائي، وعلى مباني عقائدية مسبقة. وسنذكر فيما يلي نموذجين:

١ـ المنهج الروائي: ونحيل القارئ إلى دراسة الباحث ثامر العميدي (دفاع عن الكافي)، ومن أهم الأمور التي تعرض إليها تحليل فكرة الإعتقاد بالمهدي، ومناقشة ابن خلدون ونقله أكثر من ثمان وخمسين شهادة وتصريح بصحة أحاديث المهدي وتواترها، ثم مناقشته لمن أنكر الولادة، وابرازه لأدلة واعترافات من أهل السنة بدءاً من القرن الرابع الهجري وحتى قرننا الحالي بولادة الإمام المهدي، ومناقشته لفرية السرداب، والى دراسة عبد المحسن

العباد (عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر) مجلة الجامعة الإسلامية العدد الثالث السنة الأولى.

٢ ـ المنهج العقلي: (منهج السيد محمد باقر الصدر قدس سره) ولم يعتمد المؤلف تتبع القضية في كتب التفسير والرواية أو المناقشة في الأسانيد، وإنما سلك مسلكاً آخر فبدأ بطرح الاستفسارات والإشكالات مما قيل ويقال، ثم بدأ بالمناقشة بالدليل العقلي وإليك معالم الدليل:

أ ـ إعطاء تصور لفكرة المهدي في التراث الديني والإنساني والإسلامي، وليست مجرد فكرة وأمل يداعب الشعور حتى يتخلص من التوتر النفسي، وإنما المهدي إنسان معين حي يعيش مع الناس ويشاركهم همومهم وآلامهم ويترقب مثلهم اليوم الموعود.

ب ـ ثم يثير إثارات مصرحة وجيهة، مقدرة أو مضمرة لمشكلة العمر وكيف ينزل مع القوانين الطبيعية التي تحتم مروره بمرحلة الشيخوخة والهرم، ومهّد للجواب من بيان أنواع الإمكان من العملي والعلمي والمنطقي أو الفلسفي، ثم يقول ماذا لو افترضنا ان قانون الشيخوخة قانون صارم واطالة العمر خلاف القوانين الطبيعية التي دلنا عليها الإستقراء؟ وجوابه حينئذ يكون المقام من قبيل المعجزة وهي بمفهومها الديني أصبحت في ضوء المنطق العلمي الحديث مفهومة بدرجة أكبر مما كانت عليه.وبالرغم من هذين المنهجين فقد أثيرت بعض الشبهات الناشئة من عدم استيعاب القضية المهدوية استيعاباً حقيقياً على مستوى المنهجين الروائي والعقلي، ولعلنا نستقرئ بعض من آثار هذه الشبهات من المستشرقين وغيرهم وما أوردوه من شبهات، وفي طليعت هؤلاء:

ـ من المستشرقين (كولدفرير، فلهاوزن، فإن فلوتن، مكدونالد، برنارد لويس، مونتغمري وان، ما سينون).

٢ ـ من الإسلاميين: ابن خلدون، والقصيمي وغيرهم من المشوشين كإحسان إلهي ظهير، والبنداري وأحمد أمين، والشبهات لا تختلف عما طرحه الخصوم من قبلهم الذين هم عن العلم بعيدون وبمعرفة علم الحديث رواية ودراية ناؤون (راجع نقد الحديث بين الإجتهاد والتقليد للسيد محمد رضا الجلالي المنشور في مجلة تراثنا العدد ٢٢ و٢٣).

أما الشبهات التي أثارها هؤلاء:

١ ـ إن الشيعة وقعوا في اضطراب بعد وفاة العسكري وتفرقوا إلى أربع عشرة فرقة في مسألة الإمام بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام ولو كان أمر الإمام المهدي واضحاً لما جاز الإختلاف فيه.

٢ ـ الروايات التي تتحدث عن هوية الإمام ضعيفة وموضوعة، سواء ما يتعلق باسم أمه أم بتاريخ ولادته، أم بما لابس ولادته أم بغيبته وسفرائه.

الجواب:

ورداً على هذه الإشكالات أن وجود الغموض في تحديد هوية الإمام لو صح كما صوره الخصم وضخمه، لكنه دليل عليهم لا لهم.

إذ عدم تحديد الهوية والإصرار على بقاء الأمر سراً دليل على وجود الإمام والخوف عليه من الأعداء لا على عدم وجوده، فالأئمة عليهم السلام كما وردت الروايات (غيبة النعماني ١٢٥، الغيبة الكبرى السيد محمد الصدر قدس سره) لم يريدوا الكشف عن التفاصيل وقولهم بضعف الروايات واختلافها مردود بالروايات المتواترة عن الشيعة والسنة. ومن العجب ما قيل أن وجود الإختلاف والتفرق يكون سبباً إلى نفي أصل فكرة الإمام الذي يستلزم أن تنكر الإسلام، بل من أهل السنة من اعترفو بأن الإمام الموعود هو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وأنه باقٍ إلى الآن ومنهم:

١ ـ محمد بن طلحة الشافعي (مطالب السؤول الباب الثاني عشر).

٢ ـ محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي (البيان في أخبار صاحب الزمان الباب الأخير).

٣ ـ علي بن محمد المشهور بابن الصباغ المالكي (الفصول المهمة الفصل الثاني عشر).

٤ ـ سبط بن الجوزي (تذكرة الخواص في الفصل المعقود للإمام المهدي عليه السلام).

٥ ـ عبد الوهاب الشعراني (اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر).

٦ ـ محي الدين بن عربي (الفتوحات المكية الباب السادس والستين وثلاثمائة).

٧ ـ صلاح الدين الصفدي (شرح الدائرة).

٨ ـ محمد بن علي بن طولون (الأئمة الإثنا عشر).

وغير هؤلاء، وكيفما كان فقد نجم في القرون الماضية وفي قرننا الحالي من أنكر وشكك فيه إما تأثراً بمناهج مادية، أو بسبب عصبية مذهبية، أو لجهل ما أودع في الصحاح والمسانيد والسنن من مئات الروايات، أو عدم الإيمان بالغيب أو لأجل الإساءة ونحو ذلك.